الأمم المتحدة

A/58/402

الجمعية العامة

Distr.: General
2 October 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٤٢ من جدول الأعمال

متابعة نتائج إعلان سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي

سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، ٢٠٠٢، ومتابعة نتائجها

تقرير الأمين العام*

موجز

اتخذت الجمعية العامة، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، القرار ٨/٥٦، معلنا ٢٠٠٢ سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بوصفها الوكالة الرائدة لهذه السنة. وقد دعا المدير العام لليونسكو الدول الأعضاء جميعا والوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة إلى أن تؤسس أنشطتها لتلك السنة على دعامتين رئيسيتين، هما الحوار والتنمية، بغية تركيز الاهتمام الدولي على قضية التراث الثقافي.

وقد تم تحديد ثلاثة أهداف للاحتفال بالسنة هي: (أ) تكثيف إجراءات تنفيذ البرامج والأنشطة والمشاريع الرامية إلى تعزيز وحماية التراث الثقافي العالمي؛ (ب) وتشجيع الثقافة وتعميق الوعي العام بغية تعزيز احترام التراث الثقافي الوطني والعالمي؛ (ج) وتشجيع تقديم التبرعات لتمويل ودعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز وحماية التراث الثقافي الوطني والعالمي. ويقدم هذا التقرير نظرة عامة على الأنشطة التي اضطلعت بها أو قادتها اليونسكو في إطار سنة التراث الثقافي مع إشارة إلى الروح التي ستواصل اليونسكو بها العمل في هذا المجال.

* جرى تلقي التقرير من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

291003 291003 03-54125 (A)

أولا – مقدمة

١ – أنشأ المدير العام لليونسكو فرقة عمل مشتركة فروع التخصص للاضطلاع بأنشطة تجريبية على نطاق صغير تتعلق بالأبعاد التثقيفية والبيئية والإعلامية المتصلة بتنفيذ سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي والعمل بمثابة أمانة للسنة.

٢ – وتمثلت إحدى المهام الفورية في نشر مادة إعلامية عن السنة في شكل مجموعة إعلامية توضح ثراء وتنوع التراث الثقافي في العالم، والطرق والوسائل والآليات التي تستخدمها اليونسكو في حماية ووقاية وصون التراث الثقافي. كما تصف، على الخصوص، تجليات التراث الثقافي وتعبيراته العديدة، سواء كانت جمادا أو شيئا حيا، بما في ذلك مواقع التراث الثقافي، والمشغولات اليدوية، والإبداعات، والفنون والتقاليد الشفوية. وتعطي المجموعة الإعلامية، أيضا نظرة عامة لالتزام اليونسكو بحماية التراث طوال أكثر من ٥٠ عاما. وهي تدعو لرؤية جامعة للتراث الثقافي، تؤكد على طبيعته الدينامية والمتطورة. ولقد صادفت المجموعة الإعلامية نجاحا واسعا مع شركاء اليونسكو، الذين شملوا اللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمصارف الإنمائية والمؤسسات الخاصة، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة. وكان يُنظر إليها باعتبارها أداة شاملة وفريدة لتعميق الوعي بوحدة التعبيرات المادية وغير المادية للتراث الثقافي وعدم قابليته للتجزئة، وبالحاجة إلى إدامة التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وبين الشعوب بروح برنامج الأمم المتحدة العالمي للحوار فيما بين الحضارات. ولقد ساعدت على تعزيز قضية الحوار فيما بين الحضارات والثقافات بإعادة تأكيد الافتراضات الإنسانية الواردة في تقرير خافيير دي كوييار المعنون ''تنوعنا الخلاق'' (اليونسكو ١٩٩٥)، التي أعلنت بقوة أن أي ثقافة لا يمكن أن تقوم كجزيرة بمعزل عن بقية العالم، وأن التراث الثقافي هو نتيجة مؤثرات وعمليات اقتباس وتبادل جرت خلال قرون من الزمان بين مختلف الشعوب والهويات.

٣ – ولقد ساعد الشعار الذي صُمم من أجل السنة أيضا في نقل الرسالة التي مؤداها أن الثقافة هي ثمرة الإبداع والمؤثرات. ويمكن تقييم مدى نجاح وأثر المادة الإعلامية، التي جرى نشرها على نطاق واسع أيضا على شبكة الإنترنت، من الطلبات التي لا حصر لها لاستخدام واستنساخ شعار السنة والواردة ليس من الدول الأعضاء ووزارات الثقافة والتعليم والمؤسسات المحلية فحسب وإنما أيضا من العديد من منظمات القواعد الشعبية المنتشرة في جميع المناطق. كما تلقت اليونسكو عروضا فورية بترجمة المادة إلى اللغات المحلية. وبدأت عدة بلدان حملات وطنية من أجل السنة، وكرست لها عددا من الاحتفالات والمواقع على الشبكة الإلكترونية.

٤ - وتم أيضا إنتاج تقويم مُحدَّث لسنة التراث الثقافي، يتضمن إشارات لزهاء ٣٠٠ مبادرة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وشملت الحملات الوطنية الرامية إلى تعميق الوعي بين أفراد الجمهور بالقيم المكرسة في التراث الثقافي، إقامة المعارض وتنظيم المهرجانات والمنافسات في عروض الصور الفوتوغرافية والمسابقات بين الشباب ومنح الجوائز في مجال حفظ الآثار وفي مختلف فروع الفنون، وسك الميداليات التذكارية وإصدار طوابع البريد والمنشورات المتعلقة بالتراث الوطني. كما احتفلت عدة بلدان بأيام أو أسابيع أو أشهر للتراث الوطني بإتاحتها الدخول مجانا إلى المتاحف والمواقع الأثرية والمؤتمرات والمحاضرات وكذلك الإنتاج الإذاعي والتليفزيوني. وقامت المنظمات غير الحكومية التي تحتفظ بعلاقات رسمية مع منظومة الأمم المتحدة واليونسكو بصفة خاصة، ببدء حملة ''التراث في خدمة ثقافة السلام'' التي تهدف إلى تعزيز دور التراث كواسطة لبناء السلام.

ثانيا - التراث العالمي: إرث متقاسم ومسؤولية مشتركة

٥ - انصب تركيز السنة على المؤتمرات الإقليمية والدولية بغية تعزيز توافق الآراء العالمي حول الطرق والوسائل الفعالة لصون التراث الثقافي والترويج لأسلوب عالمي وكلي لتناول مفهوم التراث الثقافي. وفي هذا الصدد، يستحق الذكر المؤتمر الدولي المعنون ''التراث العالمي ٢٠٠٢: إرث متقاسم، مسؤولية مشتركة''، الذي عقد في البندقية في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بالتعاون مع السلطات الإيطالية. وكان المؤتمر في حقيقته احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢، وجمع أكثر من ٦٠٠ مشترك من كافة أنحاء العالم. وركزت تسع حلقات عمل لها دور في هذا الاحتفال على اتخاذ تدابير محددة، تقنية وقانونية على السواء، لكفالة المحافظة الوقائية على التراث العالمي. وشددت على ضرورة أن تقوم اليونسكو بتعزيز دورها في المحافظة على تراثنا العالمي بالشراكة مع الدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٦ - وتعد اتفاقية التراث العالمي واحدة من الاتفاقات الدولية المعترف بها عالميا على أوسع نطاق. فحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية ١٨٩ دولة. وشملت قائمة التراث العالمي حتى تموز/يوليه ٢٠٠٣، ٧٥٤ من الممتلكات، و ٥٨٢ موقعا ثقافيا، و ١٤٩ موقعا طبيعيا و ٢٣ من الممتلكات المختلطة (ثقافية وطبيعية على السواء) في ١٨٩ دولة. ومما يُذكر أن الاتفاقية كانت نتاج حركتين منفصلتين، واحدة تركز على المحافظة على التحف الأثرية الثقافية والأخرى على المحافظة على المعالم الطبيعية. وكان تلاقي واندماج هاتين الحركتين وراء العمل الدولي لدعم التراث العالمي، فوفرا بذلك منبرا لحماية التراث الثقافي والبيئة سواء كانت طبيعية أم ثقافية، كما يتضح من مفهوم ''المناظر الطبيعية

الثقافية''. إن النجاح الاستثنائي الذي حققته هذه الاتفاقية يستحق أن يحتفل به على أنه يتوجب علينا أيضا أن نتطلع إلى المستقبل، وأن نتدبر أمر التحديات التي ستصادفنا.

٧ - وكرست أيضا جهود كبيرة أثناء سنة التراث الثقافي لتعميق الوعي العام. واضطلاع أفراده بدور في التراث العالمي ودعمه من خلال الاتصالات. وتم تنفيذ عدة أنشطة إعلامية في هذا المضمار، مثل المعارض الجوالة وحلقات العمل الصحافية المواضيعية، ومسلسلات الأفلام الوثائقية التي تركز على مواقع التراث العالمي التي حددتها اليونسكو، وإصدار تقويم التراث العالمي واتفاقات التعاون بين شركاء اليونسكو الخاصين لإنتاج أفلام الفيديو عن التراث العالمي.

٨ - وتلقى منشور استعراض التراث العالمي دعما قويا، وزادت الطلبات على توزيعه باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية. ويجري إنتاج طبعة روسية منذ أوائل عام ٢٠٠٢. وتلقت سلسلة ورقات التراث العالمي دعما إضافيا؛ وشملت المنشورات ''إدارة السياحة في مواقع التراث العالمي، ودليل للمساعدة الدولية، وتقرير دوري عن أفريقيا، وورقات عن حلقة عمل التنوع الأحيائي البحري للتراث العالمي، وتحديد التراث الحديث وتوثيقه.

٩ - وبدئت ''مبادرة شراكات التراث العالمي'' للفترة المبدئية ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، بالتركيز بوجه خاص على الشركات بين القطاعين العام والخاص. وأعلن عن قيام شراكات جديدة في مؤتمر البندقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وشملت هذه الشراكات اتفاقا ثلاثيا بين اليونسكو ومؤسسة الأمم المتحدة والهيئة الدولية لحفظ التراث، قيمته ١٥ مليون دولار. وثمة شراكة مماثلة يجري التفاوض بشأنها مع الصندوق العالمي للحياة البرية بالولايات المتحدة الأمريكية، كما تعهدت الهيئة الدولية للمجموعات الحيوانية والنباتية بالتعاون مع اليونسكو ومؤسسة الأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء الذين يهمهم الأمر لبناء آلية للاستجابة السريعة لمواجهة المخاطر التي تتهدد المواقع الطبيعية التي تعد جزءا من التراث العالمي وتوليد رأس المال الأولي اللازم لإنشاء صندوق يدعم العمليات التي تضطلع بها الآلية. وقد تم وضع الصيغة النهائية لاتفاق مع مؤسسة الدائرة الكبرى، تضمن التعهد بالتبرع بمبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار سنويا لمواقع مختارة للتراث العالمي على مدى خمس سنوات، كما تجري حاليا مناقشة إقامة شراكة مع هيوليت باكارد. وقد بدء في شراكة مع وكالات فضاء دولية. ويجري حاليا أيضا وضع مبادرات جديدة مع وكالة الفضاء الأوروبية، وجامعة غينت وجامعة لوفين لانوف في بلجيكا، ووكالتي الفضاء البرازيلية والأرجنتينية والإدارة الدولية للملاحة الجوية والفضاء بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك لرصد مواقع التراث العالمي ووضع خرائط له على نحو أفضل.

١٠ - وقد انبثق عن مؤتمر البندقية عدد من اتفاقات التعاون الثنائي مع الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٧٢ تهدف إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية التراث العالمي. والغرض من هذه الاتفاقات هو تحديد المواقع الطبيعية والثقافية لإدراجها على قائمة التراث العالمي، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان التي تقوم بالترشيح، وتعزيز إدارة المواقع التي أدرجت بالفعل، والقيام في هذا السياق، بوضع مشاريع يمكن التماس التمويل لها، وخاصة من وكالات التعاون الدولي. وفي أعقاب الاتفاقات الأسبق التي عقدت مع فرنسا واليابان لدعم مشاريع التراث العالمي ورصد الأنشطة، تم توقيع اتفاقات جديدة مع أسبانيا وأستراليا وإيطاليا وبلجيكا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا. وقد تم أيضا تلقي مساهمات مخصصة كبيرة تدريجيا من عدد من الدول الأطراف خلال سنة التراث الثقافي.

١١ - واليونسكو ملزمة بحكم الواجب بألا تألو جهدا في تنفيذ اتفاقية التراث العالمي وضمان عكس مسار عدد من الاتجاهات الحديثة المؤسفة في تطور المجتمعات: ولئن كان يتعين علينا أن نعمل بشكل وثيق مع الدول الأطراف، فعلينا أيضا واجب ضخم تجاه أفراد الجمهور. فلقد شهد العقدان الأخيران تغييرات غير مسبوقة في المجالات السياسية والإيديولوجية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية. فانتزع الملايين من الرجال والنساء من بيئاتهم التقليدية ومهامهم السلفية كي يتولوا أدوارا جديدة، كثيرا ما تؤدي بهم إلى التخلي عما كان يشكل ذات مرة حجر الزاوية الذي ترتكز عليه هويتهم وتراثهم الثقافي.

ثالثا - حماية التراث الثقافي غير المادي

١٢ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، نظمت اليونسكو اجتماع المائدة المستديرة الثالث لوزراء الثقافة عن موضوع ''التراث الثقافي غير المادي - مرآة للتنوع'' في اسطنبول، بناء على دعوة كريمة من السلطات التركية. وقد شارك في هذا الاجتماع الذي استغرق يومين ممثلو ١١٠ بلدان، منهم ٧١ وزيرا للثقافة، بالإضافة إلى تسع منظمات حكومية وغير حكومية. وقد تمخض الاجتماع عن اعتماد إعلان اسطنبول الذي يشتمل على مجموعة من المبادئ التوجيهية لحماية التراث الثقافي غير المادي، ويهدف إلى كفالة التضامن الدولي في هذا المسعى. وتمت في هذا السياق الموافقة على فكرة وضع اتفاقية لصون التراث الثقافي غير المادي. وفي أثناء سنة التراث الثقافي، شكل وضع هذه الاتفاقية أحد الأهداف الرئيسية لليونسكو، بغية وضع اطار معياري لصون التراث الثقافي غير المادي تصبح له في نهاية المطاف نفس الفعالية التي تتسم بها اتفاقية التراث العالمي فيما يتعلق بالتراث المادي والطبيعي.

١٣ - وتعتمد سمعة اليونسكو إلى حد كبير على الأعمال التي تضطلع بها في ميدان التراث المادي. وعندما اعتمد المؤتمر العام اتفاقية التراث العالمي في عام ١٩٧٢، لم يكن ذلك مجرد حدث سياسي وقانوني، وإنما كان أيضا ابتكارا مفاهيميا له شأنه. فللمرة الأولى، يجتمع التراث الثقافي والتراث الطبيعي في نفس الإطار القانوني. وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن العولمة تؤدي إلى تقويض أشكال التعبير التقليدية في كثير من المجتمعات. فالاتجاه نحو التجانس الثقافي الذي نشهده في كثير من نواحي الحياة اليوم يمكن أن يشكل تهديدا لبقاء كثير من أشكال التعبير الثقافي الفريدة. ويتجلى اختفاء هذا التراث في تقلص التنوع الثقافي في أنحاء العالم. وثمة حاجة ماسة إلى حماية التراث الثقافي غير المادي وبث الحيوية فيه من جديد، وينبغي لكل حكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة هذا الأمر. وتقوم اليونسكو، وهي المنظمة الوحيدة داخل الأمم المتحدة المعهود إليها بولاية في ميدان الثقافة، بدور رائد في هذا الصدد منذ عهد بعيد.

١٤ - وقد أخذ التراث الثقافي غير المادي يكتسب اعترافا متزايدا في أنحاء العالم بسبب الدور الأساسي الذي يؤديه في حياتنا فيما يتعلق بالحفاظ على الهوية الثقافية والتنوع الثقافي وتعزيزهما. ويلزم بصفة عاجلة زيادة الحماية المتاحة لهذا التراث من أجل كفالة استمراريته وتطوره. ويعزى هذا بدرجة كبيرة إلى الطابع المميز لذلك التراث الذي يغطي جوانب الثقافة والتقاليد الحية المتأصلة، وإن كانت هشة، وهي الجوانب التي تتمثل غالبا في الحياة والمعارف والمهارات والعمليات الروحية للفرد أو الجماعة.

١٥ - وفي الوقت الذي تحيط فيه تساؤلات عميقة بمستقبل التنوع الثقافي في وجه الآثار الناجمة عن العولمة، علينا أن نعترف بأن أضعف جوانب الهوية الثقافية للشعوب في جميع أنحاء العالم هو تراثهم الثقافي غير المادي. ومن ثم، فإن من واجب اليونسكو أن تنبه الرأي العام إلى أهمية هذا التراث وأن تشجع الدول الأعضاء على وضع قوائم به وحمايته وإنعاشه. وعلى الرغم من أن العولمة تنطوي على تكافل اقتصادي متزايد وتفاعل ثقافي مكثف، فإنها تشكل أيضا خطرا على المجال الثقافي نظرا لأنها تهدد بقاء الكثير من أشكال التعبير الثقافي. ويؤثر هذا الإفقار للحياة الثقافية علينا جميعا كمواطنين في العالم. فالثقافة، التي بطبيعتها تتسم بالتعددية والتنوع والتطور المستمر، تتخلل نسيج مجتمعاتنا وذاكرتنا وهوياتنا المختلفة، وقدرتنا على الإبداع، أي باختصار وجودنا الداخلي.

١٦ - ومن المهام الأساسية لليونسكو الحفاظ على التنوع الثقافي وتعزيزه. بيد أن الحفاظ على هذا التنوع لا يتأتى فقط بالحفاظ على آثار الماضي المادية، بل أنه يتطلب أيضا الحفاظ على ما يسمى الآن بالتراث الثقافي غير المادي وتعزيزه، فهذا التراث هو البوتقة التي تنصهر

فيها القدرة الإبداعية للثقافات الحية وهو محركها الرئيسي. وسوف تهدف الإجراءات التي تتخذ لتعزيز التراث الثقافي غير المادي إلى تشجيع جميع الدول على أن تقوم، في تعاون نشط مع الباحثين والمبدعين وحماة الثقافة، بتحديد أشكال التراث الثقافي وعناصره بمزيد من الدقة، وإلى توعية الدول والمجتمعات بقيمة هذا التراث وبمسؤوليتها نحوه، من خلال الأنشطة التشريعية والمؤسسية والتثقيفية والترويجية وأنشطة الاتصالات، وأخيرا إلى حشد المجتمع الدولي عن طريق إنشاء آليات فنية ومالية للتعاون والمساعدة. وقد وُضِع إعلان روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية بغرض إتاحة الفرصة لأكبر عدد من البلدان لإظهار ثراء تراثها. وفي أثناء سنة التراث الثقافي، تم الشروع في الأعمال التحضيرية للإعلان الثاني لروائع التراث، وتلقت الأمانة ٦٦ ملفا للترشيح. وفي إطار المساعدة التحضيرية التي قدمت لـ ٤١ مشروعا، تم توفير الدراية الفنية اللازمة، وتسهيل تنظيم الاجتماعات على الصعيدين المحلي والوطني، وإجراء المشاورات وحصر القوائم البيانية، وعقد حلقات العمل والحلقات الدراسية، وتجميع الوثائق المطلوبة، والاضطلاع بالعمل الميداني.

١٧ - وعلى مدى عام ، وفي إطار سلسلة من الاجتماعات، وضع الخبراء تعريفا عمليا للتراث الثقافي غير المادي، مشفوعا بمسرد يتعلق به. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وفي أثناء اجتماعات حكومية دولية عقدها الخبراء، تم وضع مشروع الاتفاقية، ووووفق عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، من أجل عرضه على المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثانية والثلاثين التي تعقد في عام ٢٠٠٣. والصك الدولي المقترح الذي يرسي المعايير المتعلقة بهذا المجال والذي وضعته الدول الأعضاء في اليونسكو هو أنجع وسيلة لتشجيع الدول الأعضاء على الاضطلاع بإجراءات عاجلة لحماية التراث غير المادي.

١٨ - وعلى نفس المنوال، يساعد أيضا الحفاظ على اللغات المحلية والممارسات الثقافية الخاصة بمناطق معينة وإنعاش هذه اللغات والممارسات على تعزيز التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي. وقد أهابت الجمعية العامة بموجب الفرع الثاني من قرارها ٥٦/٢٦٢، المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بالدول الأعضاء والأمانة العامة تعزيز المحافظة على جميع اللغات التي تستخدمها شعوب العالم وحمايتها. فاللغات تشكل جزءا من التراث الثقافي للعالم، وهذا هو ما ساعد اليونسكو على تعزيز التوعية بدور اللغات بصفتها أداة لنقل التراث الثقافي.

١٩ - ومن دواعي قلق اليونسكو أن الكثير من لغات العالم يواجه تهديدا يعرض التنوع الثقافي الذي تمثله هذه اللغات للخطر. فقد ورد في طبعة عام ٢٠٠٢ من أطلس لغات العالم المهددة بالاندثار، الذي تنشره اليونسكو، أن نصف اللغات المنطوق بها في العالم،

والبالغ عددها نحو ٦ ٠٠٠ لغة، معرض للاندثار، الأمر الذي يهدد كذلك بعدا لا يمكن تعويضه من معرفتنا بالفكر الإنساني وفهمنا له. وعملية اندثار اللغات عملية مستمرة، وليست ظاهرة جديدة. بيد أن الفترة الأخيرة الممتدة على مدى نحو ٣٠ عاما قد شهدت زيادة ملحوظة في اندثار أو اختفاء اللغات، الأمر الذي تزامن مع الانتشار السريع للعولمة.

٢٠ - والتصدي بصورة مناسبة لما ينبغي أن يعتبرخسارة للبشرية لا يمكن تعويضها وتقليصا لمجموع الفكر الإنساني والمعرفة الإنسانية، فضلا عن كونه عنصرا لإثارة التوتر والصراع المحتمل بين المجتمعات، شرعت اليونسكو في عدة برامج وأنشطة ترمي إلى تعزيز التعددية اللغوية والتنوع اللغوي، ولا سيما في ميادين الثقافة والاتصال والتعليم.

٢١ - وفي هذا السياق، اضطلعت اليونسكو على سبيل الأولوية بإجراءات منها نشر كتاب اليونسكو الأحمر للغات المهددة بالاندثار، الذي يغطي اللغات المعرضة بصورة خطيرة للاندثار في جنوب غرب المحيط الهادئ وسيبيريا واستراليا وإندونيسيا وتايلند، ووضع قاعدة بيانات للغات المهددة. كما أن أطلس اليونسكو للغات العالم المهددة بالاندثار قد أثار الاهتمام في أوساط العلماء والصحفيين وأصبح مرجعا للجمهور (ويجري العمل في الوقت الحالي على نسخة محسنة من الأطلس لإتاحتها على شبكة الإنترنت). وفضلا عن ذلك، قامت اليونسكو في آذار/مارس ٢٠٠٣، في إطار متابعة سنة التراث الثقافي، بجمع الخبراء من جميع أنحاء العالم، بمن فيهم المتكلمون الأصليون باللغات المهددة، وذلك بهدف تحسين الإجراءات التي تتخذها المنظمة فيما يتعلق بتلك اللغات وإعادة تحديد أهدافها. وبعد تحليل الوضع في مختلف مناطق العالم ودراسة القرارات والإعلانات القائمة التي تغطي هذا المجال، أوصى الخبراء بمجموعة من خطط العمل التي ستهتدي بها اليونسكو في الأعمال التي تضطلع بها في الأعوام المقبلة.

٢٢ - وقد تم تشجيع الدول الأعضاء بصفة خاصة على ما يلي: (أ) إجراء مسح للغات التي يتضح أنها مهددة وتحديد ملامحها، (ب) العمل بهمة على الاعتراف باللغات المهددة في بلدانها، (ج) التشجيع على توثيق اللغات المهددة، (د) تهيئة الظروف التي تيسر الاستخدام الفعلي لهذه اللغات والاطلاع عليها، (هـ) تعزيز إحساس الجماعات الناطقة بهذه اللغات بالفخر بلغاتها وثقافاتها الخاصة، وكفالة تمتع جميع لغات الدولة بنفس المكانة، (و) دراسة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على التنوع اللغوي والثقافي فيما يتعلق بتنشيط التنمية المستدامة، (ز) القيام، حيثما أمكن وبمساعدة من المجتمع الدولي، بتوفير التمويل اللازم لبرامج توثيق اللغات المهددة وإنعاشها وتعزيزها.

٢٣ - بيد أن هذا المجال يلزمه المزيد من التعزيز. وسيكون من المهم للغاية زيادة الوعي ليس فقط لدى الحكومات وإنما لدى المجتمع المدني برمته بالخطر الذي تتعرض له اللغات في العالم المعاصر وبما نجم عن ذلك من ضرورة التصدي لذلك الخطر عن طريق القيام في المستقبل باعتماد نهج إزاء تعدد اللغات يقوم على أسس سليمة. ويتمثل الهدف من تعزيز تعدد اللغات في التشديد على قيمة التنوع الثقافي واللغوي لشعوب العالم، وبالتالي قيمة الثراء الذي يتسم به التراث الثقافي في العالم.

٢٤ - وأخيرا، تمخضت الشراكة القائمة مع محطة تلفزيون ديسكفري في ميدان صون التراث الثقافي غير المادي عن إنتاج سلسلة من الأفلام القصيرة عن تسع من اللغات المهددة في بلدان مختلفة وإنتاج تسجيلات بالفيديو للغتي الشي والمانشو.

رابعا - التراث الثقافي والحوار وأنشطة ما بعد الصراع

٢٥ - يتزايد استهداف التراث الثقافي عند اندلاع الصراعات أو ظهور التعصب وذلك بوصفه تجسيدا للذاكرة الجماعية. ويحتل الحوار بين الثقافات الآن مكانة رئيسية على جدول الأعمال السياسي الدولي؛ ومن هنا تأتي أهمية المكون الثقافي في محاربة مظاهر التعصب وأشكاله الأشد تطرفا، بما فيها الإرهاب، على الصعيد الدولي. وفي سبيل جعل الحوار بين الثقافات ضمانا للسلام والتعاون والتنمية، لا بد من إنعاش التراث الثقافي في حالات ما قبل الصراع وما بعده، وبذل الجهود لكفالة المصالحة فيما بين الجماعات المختلفة، بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات المتصلة بذلك التي من شأنها أن تؤدي إلى استحداث المعايير اللازمة في هذا المجال، ووضع تدابير جديدة تفرض بموجبها عقوبات على من يقوم بتدمير التراث.

٢٦ - شاهدنا في السنوات الأخيرة تدميرا متزايدا للتراث االثقافي الذي قد يصبح هدفا رئيسيا، لا سيما في النزاعات داخل الدول، لأسباب تتمثل في المدلول الرمزي والهوية والعدوانية وسوء الفهم ورفض الغير. وفي العقد الأخير أو نحو ذلك، اضطلعت اليونسكو بدور ريادي بارز على الصعيد الدولي في تنسيق عمليات معقدة لصون التراث الذي أصابه تلف أو المعرض للخطر بسبب النزاعات بمساعدة من شركاء مختلفين عديدين في القطاعين العام والخاص. ومن خلال إجراءاتها في تحديد المعايير التي تجري بموازاة عملها التنفيذي، سعت اليونسكو إلى تنبيه صناع القرار إلى ضرورة التصديق على الصكوك الدولية القائمة، وبخاصة اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح. وستشكل إقامة الحوار والتنمية أركان الاستراتيجية التي ستهدف إلى إبراز دور التراث الثقافي في حفظ السلام وإحلاله في أعقاب الحرب الأهلية أو النزاع المسلح. وفي الحالات التي يصبح

فيها التراث الثقافي هدفا بسبب قيمته فيما يتعلق بالهوية، تحاول اليونسكو عقد لقاءات بين مختلف الأطراف المتحاربة والمجموعات السكانية المعنية وتشجيعها على استئناف الحوار فيما بينها من خلال إعادة بناء تراثها. ويعني هذا في بعض الحالات إحياء الوشائج القائمة بين المجموعات السكانية المعنية وتاريخها وانتماءاتها الثقافية، في حين يعني في حالات أخرى العمل على بعث شعور بالامتلاك المشترك للتراث الذي لحق به الضرر أو يشكل مصدر النزاع. ويتم ذلك عن طريق تعقب أصل مختلف المكونات الثقافية للمجموعات السكانية وللآثار التاريخية التي تمثل كل واحدة منها.

٢٧ - وشهدت سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي تدمير تماثيل بوذا في باميان من قبل الطالبان في أواخر عام ٢٠٠٢. ووجدت اليونسكو نفسها في مواجهة التحدي المتمثل في معالجة صيحة الاحتجاج التي أطلقها المجتمع الدولي فاستجابت لها بتوجيه مناشدات ورسائل لا حصر لها عبر وسائط الإعلام، ونظمت في نفس الوقت بعثات مؤلفة من عدة أطراف إلى أفغانستان. ومنذئذ، نسقت اليونسكو جميع الأنشطة الدولية والثنائية الرامية إلى صون التراث الثقافي لأفغانستان، نزولا على طلب السلطات الأفغانية والدول الأعضاء. وشمل هذا الأمر، في جملة أمور، كفالة أداء المهمة المنوطة بلجنة التنسيق الدولية المنشأة بمقرر اتخذه المجلس التنفيذي لليونسكو ومهمة أمانة برنامج التراث الثقافي ووسائط الإعلام والرياضة الذي عهدت إليها به بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان.

٢٨ - وعرف دور اليونسكو كمنسق علمي وفني للعمليات المعقدة الرامية إلى الحفاظ على التراث المعرض للخطر أو الضرر بسبب النزاعات مزيدا من التحسن والتعزيز خلال سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي. وانعكس ذلك في تزايد طلبات العمليات الطارئة والمساعدة التقنية. وقد تعين توفير التمويل لتلك العمليات في إطار البرنامج العادي في الحالات التي كانت فيها الأموال الخارجة عن الميزانية التي تم جمعها غير كافية. واستقطبت الأنشطة التي جرى تنفيذها في أفغانستان والبوسنة والهرسك وفلسطين وكمبوديا، على سبيل المثال، العديد من الشركاء المختلفين من القطاعين العام والخاص يعملون سويا من أجل الحفاظ على التراث الثقافي.

٢٩ - غير أن التجربة، وهذا هو الأهم، أثبتت أن التراث الثقافي يمكن أيضا أن يكون له دور هام في إقرار السلام والحفاظ عليه، وبخاصة عقب فترات النزاع المسلح أو الحرب الأهلية. فرغم أن تراث بلد أو شعب أو جماعة قد يصبح في غالب الأحيان هدفا أثناء النزاع نظرا لأهميته بوصفه تعبيرا عن الهوية، فإن بإمكانه أيضا أن يتحول إلى محور استقطاب

للخصوم السابقين، بحيث يمكنهم من إعادة تكوين الوشائج واستئناف الحوار والعمل سوية على تصميم هوية ومستقبل مشتركين.

٣٠ - وتتمثل استراتيجية اليونسكو في العمل على إحياء الروابط بين المجموعات السكانية المعنية وتاريخها الثقافي، وذلك بمساعدتها في تطوير نوع من الملكية المشتركة للتراث الذي يشكل مصدر الهوية الثقافية لقطاعات مختلفة من المجتمع. وفي مطلع هذه السنة، عهدت الإدارة الأفغانية المؤقتة لليونسكو بدور تنسيق جميع الجهود الدولية الرامية إلى الحفاظ على تراث أفغانستان الثقافي. وذلك التراث جد متميز في ثرائه وتنوعه وتأثيره التاريخي. فأفغانستان واقعة منذ عهود سحيقة في ملتقى طرق الثقافات وكانت إحدى المحطات المهمة على طريق الحرير القديم. ويعكس تراثها الثقافي المتميز تاريخا شكلته التحامات معقدة بين فارس الأشمينية واليونان المقدونية والبوذية والهندوسية والإسلام، ويعد بالتالي شهادة حية على ما يربو على ٢ ٠٠٠ سنة من التاريخ وتجسيدا للعديد من الشعوب والثقافات والمعتقدات المختلفة. وتشارك اليونسكو بنشاط في تعبئة الموارد المالية والفنية لإصلاح التراث الثقافي الأفغاني المعرض للخطر وتعزيز حمايته. ومن منطلق إدراكها بأن التقاليد والممارسات الثقافية توفر أكثر الدعائم استقرارا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، تعكف اليونسكو على تعزيز الدور الأساسي الذي تضطلع به الثقافة في عملية إعادة البناء برمتها في أفغانستان.

٣١ - كما اضطلعت اليونسكو بعملها في مجال المصالحة بين المجتمعات في جنوب شرق أوروبا ومنطقة القوقاز والشرق الأوسط وقبرص وكمبوديا وتيمور - ليشتي والبلدين الواقعين في شبه الجزيرة الكورية بغرض تعزيز القدرات الوطنية في مجال حفظ وإدارة التراث. وفي إطار عملياتها، سعت اليونسكو على الخصوص إلى الترويج لتنفيذ اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ وبروتوكوليها الإضافيين و/أو التصديق عليها، من خلال التوعية والتفاوض والأنشطة التدريبية. وأخيرا، وجهت جهودها نحو إعداد مشروع إعلان بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي، هادفة بذلك إلى تعزيز عمل المنظمة في مجال تحديد المعايير الدولية. وسيقدم مشروع الإعلان للمؤتمر العام لليونسكو بغرض إقراره في الربع الأخير من عام ٢٠٠٣.

٣٢ - وفي مشاريع تنفيذية عديدة، أثبتت اليونسكو أن التراث الثقافي يمكن أن يشكل أداة للسلام والمصالحة وذلك بتنظيم أنشطة للمصالحة بين المجتمعات تركز على الاشتراك في الحفاظ على التراث المعرض للضرر بسبب النزاعات. ولعل أهم هذه المشاريع يتمثل في برنامج حفظ وتنمية موقع أنغكور، كمبوديا، وهو موقع يمثل رمزا لأمة. ومن بين المشاريع الأخرى (أ) حلقات عمل للمتخصصين في حفظ التراث من جورجيا وأرمينيا وأذربيجان،

(ب) حفظ التراث الثقافي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدعم من جمهورية كوريا، (ج) الشروع في أعمال ترميم جسر موستار القديم في البوسنة والهرسك، بالاشتراك مع البنك الدولي، (د) إيفاد بعثات خبراء إلى كوسوفو لتقييم حالة تراث مختلف المجتمعات وتقديم توصيات لحفظه، (هـ) تدريب العاملين في المتاحف في تيمور - ليشتي في إطار مشروع إنشاء مركز التراث الثقافي والمتحف الوطني في تيمور - ليشتي، (و) إصلاح متحف كابول ومواقع باميان وحيرات وجام في أفغانستان و (ز) إجراء دراسات للقيام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بترميم موقعين أثريين في قبرص، أحدهما أرثوذوكسي والآخر إسلامي.

٣٣ - وبالمثل، وبهدف تعزيز الحوار بين الثقافات وذلك بتشجيع التلاقي الإيجابي فيما بينها من خلال عرض وقبول تراث مشترك وهويات متسمة بالتعددية، أعارت اليونسكو عناية متزايدة خلال سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي لتراث أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي الملموس والشفوي المتعلق بتجارة الرقيق بغرض إنشاء متاحف خاصة بثقافة الرقيق في أنغولا وجمهورية تترانيا المتحدة وليبريا وتصميم طرق السياحة الثقافية وتوثيق التقاليد الشفوية المتصلة بمأساة الرقيق. وسيندرج هذا العمل بشكل مباشر في برنامج عام ٢٠٠٤ الذي أعلنته الأمم المتحدة السنة الدولية لإحياء ذكرى مكافحة الرق وإلغائه. وفي إطار الخطة الرامية إلى تعزيز الحوار الثقافي مع المنطقة العربية، تم إنتاج شريط حول التراث الثقافي العربي. وفيما يتعلق بالمنطقة المتوسطية، تم الشروع في المشروع المعنون سبر أغوار المعرفة في أيار/مايو ٢٠٠٢. ويجمع هذا المشروع الذي يحظى بالدعم المالي من قبل الاتحاد الأوروبي علماء من تسعة بلدان في المنطقة يجمع بينهم الاهتمام بالتراث الثقافي الواقع تحت سطح الماء والأحواض البحرية المتوسطية التاريخية المعرضة للخطر بسبب الإهمال.

خامسا - التعليم المتصل بقيمة التراث الثقافي وبناء القدرات والتعاون

٣٤ - أعير أيضا قدر أكبر من الاهتمام خلال السنة لمسألة تعزيز الأنشطة التعليمية الهادفة إلى حماية التراث الثقافي. فمن خلال المشاريع التعليمية، سعت اليونسكو إلى تعبئة الشباب في سبيل حماية وتعزيز التراث الثقافي بالموازاة مع تعزيز الحوار بين الثقافات. وتم إيلاء عناية خاصة للتوزيع الواسع النطاق للمواد التعليمية المتعلقة بالتراث، مثل المجموعة التعليمية المعنونة ''التراث العالمي في أيدي الشباب'' التي ترجمت إلى أكثر من ٢٠ لغة. وبغية الاستفادة القصوى من هذه المجموعات، جرى تنظيم ثماني حلقات دراسية لتدريب المدرسين في الاتحاد الروسي وأوكرانيا والجمهورية العربية السورية وجمهورية مولدوفا وسلوفاكيا والسويد

وفرنسا والفلبين. وعقدت دورة دراسية لفائدة الشباب في مجال تنمية مهارات حماية التراث العالمي في المنطقة العربية في البتراء، الأردن، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ونظمت دورة أخرى في مجال تعبئة الشباب للحفاظ على التراث العالمي في تريفيسو، إيطاليا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وأنشأت اليونسكو أيضا موقعا على الإنترنت متعلق بالتعليم الرسمي وغير الرسمي في مجال الفنون يتضمن ما تمخض من نتائج عن المشاورات الإقليمية التي جرت في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، والمنطقة العربية بغرض مساعدة راسمي السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي في صياغة سياساتهم في مجال الفنون. وقد تم عقد مؤتمر دولي كان موضوعه ''التراث العالمي في أيدي الشباب – حوار بين الحضارات'' في أسوان، مصر، في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وتركز مبادرات أخرى يجري وضعها في الوقت الراهن على مواد تعليمية متعددة الوسائط متعلقة بمواقع تراثية عالمية محددة، من قبيل سلسلات رسوم متحركة وملصقات أعدها ''الشباب لفائدة الشباب''. وعقب الدورة الدراسية المتعلقة بتنمية مهارات حماية التراث العالمي التي عقدت في الأردن، يجري حاليا وضع الصيغة النهائية لدليل يتضمن أمثلة عن أفضل الممارسات بالتعاون مع المركز الدولي لدراسة حفظ وتجديد الممتلكات الثقافية.

٣٥ - ولزيادة بناء القدرات في هذا الصدد، واصلت اليونسكو مساعدة الدول الأطراف على حماية التراث العالمي وذلك عن طريق الدورات التدريبية، والحلقات الدراسية، وغير ذلك من أنشطة التعاون التقني، والمحافظة على المواقع الأثرية في إثيوبيا والأرجنتين والأردن وإريتريا وأفغانستان وإندونيسيا وأوروغواي وأوزبكستان وأوغندا وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وبوتسوانا وتركمانستان وتونس والجزائر وجزر سليمان والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي وزامبيا وزمبابوي وسري لانكا وسلوفاكيا والصين وطاجيكستان والعراق وعمان والفلبين وفيجي وفييت نام وقطر وقيرغيزستان وكازاخستان وكمبوديا وكوبا وكينيا ولبنان وماليزيا ومصر وملاوي وموريتانيا وميانمار وناميبيا والنرويج ونيبال والهند.

٣٦ - وإذ تتمسك اليونسكو، بالمفهوم القائل إن الثقافة وبخاصة التراث الثقافي شرط لتحقيق التنمية المستدامة، فقد نُفذت عدة مشاريع تتصل بالقضاء على الفقر وبخاصة الفقر المدقع. وتشمل المشاريع، النهوض بالسياحة الاقتصادية الثقافية في المناطق الجبلية في بلدان نامية مختارة، بغرض القضاء على الفقر من خلال السياحة، والحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، والمحافظة على التراث الثقافي والطبيعي لتحقيق التنمية المستدامة

للسياحة في ١٠ بلدان من منطقة الصحراء الكبرى، والمشغولات التقليدية كنافذة لإتاحة فرص عمل لأشد الشباب فقرا بغرض تزويد المحرومين من الأطفال والشباب بالمهارات وتعريفهم لتراثهم الثقافي والتركيز على العاطلين من الشباب وبخاصة الجماعات المحلية الريفية بغية تطوير سياحة مستدامة في بلدان مختارة من منطقة البحر الكاريبي.

٣٧ - فالتركيز على الماضي والرنو نحوه والتوق إليه، وصرف النظر عن الحاضر ورفض أي تغيير، إنما يمثل وصفة تامة لنهج عقيم. ولذا فإن المفهوم الذي يقوم عليه عماد التراث العالمي هو الذي أوصل اليونسكو إلى طريق التنمية المستدامة: المستدامة من الناحية الإيكولوجية ومن ناحية التراث. وقد شدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على ضرورة أن تتبوأ الثقافة المكانة التي تستحقها باعتبارها العماد الرابع للتنمية المستدامة إلى جانب الاقتصاد، والبيئة، والشواغل الاجتماعية. وستطلب مثل هذا الفهم للتراث أن يحترم الجميع المعاني التاريخية الخالدة للمواقع سيان إن كانت مواقع مدرجة في قائمة اليونسكو، أو كانت لا تقل عنها أهمية ولكن لم تدرج في القائمة بعد أو ربما لن تدرج فيها أبدا. وقد ساعدت سنة التراث الثقافي على التأكيد بقوة على ضرورة أن يتخذ من المواقع التي أعلن أنها مواقع للتراث العالمي أمثلة على كيفية المحافظة على غيرها من المواقع، وبخاصة تلك المواقع التي تحظى باهتمام أكبر على المستوى المحلي. فمن وجهة نظر اليونسكو، تتطابق أهداف السنة الدولية للجبال التي روجت لها قيرغيزستان، بدعم من اليونسكو، تطابقا تاما مع أهداف السنة الدولية للتراث الثقافي. فتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في المناطق الجبلية يقيم الدليل بصورة واضحة على تلاقي أهداف السنتين. ذلك أن الإدارة السليمة للسياحة الثقافية الاقتصادية بإمكانها أن تساهم في حفظ ما هو ثقافي وما هو طبيعي في الجبال. غير أن هناك حاجة لوضع مبادئ توجيهية عن سُبل استفادة الجماعات المحلية من سكان الجبال من تلك السياحة الثقافية الاقتصادية والاعتماد على نتائج المشاريع التجريبية. وتقوم اليونسكو حاليا بتنفيذ مشاريع تجريبية من هذا القبيل في جبال آسيا الوسطى. وتشمل أنشطة المشاريع تدريب السكان المحليين على العمل كمرشدين في الجولات السياحية، وتحويل منازل أفراد الجماعات المحلية إلى محال لإيواء السياح وتدريب السكان المحليين على إنتاج مشغولات عالية الجودة. وتساهم هذه الأنشطة المركزة على الشباب، مساهمة مباشرة في بناء الاستمرارية الاقتصادية للمجتمعات الجبلية المحلية المعزولة بوصفها وجهات سياحية اقتصادية، وتعزز في نفس الوقت الهوية الثقافية لتلك المجتمعات وتعزز حوارهم مع الزوار من أبناء الثقافات الأخرى.

٣٨ - وقد خصصت الجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ جلسة عامة في دورتها السابعة والخمسين للاحتفال بنهاية سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي. وأخذ الكلمة

ممثلون عن جميع المجموعات الجغرافية مما يؤكد ما تكتسبه السنة من طابع رمزي هام. وأشاروا على وجه التحديد إلى المسؤولية المشتركة عن التراث الثقافي ودور الأمم المتحدة في زيادة التفاهم وتحقيق المصالحة بين الماضي والحاضر فضلا عما تضطلع بالمجتمعات المحلية من دور هام في حماية هذا التراث وشددوا كذلك على ضرورة مواصلة التقدم صوب تحقيق الحماية الدولية للتراث الثقافي ودعوا إلى اعتماد استراتيجية دولية وإجراءات متضافرة لحمايته. وبعد مناقشات أجريت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٥٢/٥٧ الذي أكدت فيه، في جملة أمور، أهمية زيادة تطوير الآليات الدولية للمحافظة على التراث الثقافي في العالم وحمايته. وشجعت اليونسكو على استكشاف سُبل التعاون الدولي في هذا الصدد. ودعت أيضا المدير العام لليونسكو أن يتناول الأنشطة المضطلع بها خلال سنة الأمم المتحدة الدولية للتراث الثقافي ويقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن ذلك في دورتها الثامنة والخمسين.

٣٩ - ولزيادة التعاون فيما بين الوكالات لما فيه فائدة التراث الثقافي في إطار السنة الدولية، دعا مدير اليونسكو إلى عقد اجتماع استشاري في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ لجميع رؤساء وكالات منظومة الأمم المتحدة لمناقشة موضوع التراث الثقافي: ''إرساء التنوع الثقافي في التنمية المستدامة''. وركز الاجتماع على تحسين آليات دعم التنوع الثقافي العالمي ودور التراث الثقافي في التنمية المستدامة والتراث الثقافي بوصفه عاملا لتحقيق تماسك المجتمعات والحوار فيما بين الحضارات وتصالحها والتعاون في المستقبل فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

سادسا - الاستنتاجات

٤٠ - مكنت الخبرات التي اكتسبتها اليونسكو عبر السنين وتطور محتوى مفهوم التراث الثقافي من أن تجدد نهجها إزاء التراث العالمي. فحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي إنما يعني بالنسبة لليونسكو تأمين قدرتها على التجديد. ولذا، فقد كان تعيين الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ سنة للتراث الثقافي مما يقيم صلة حقيقية جدا مع الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي أصدره اليونسكو في عام ٢٠٠١. وبالمثل، تتيح الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية التراث العالمي الفرصة لتحديد سبل مستقبلية تستكشف بخاصة نطاق شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وفي هذا السياق، يجب إيلاء الاهتمام الكامل للتراث غير المادي الذي ما زال يلاقي إهمالا كبيرا على عكس التراث المتمثل في النصب والتحف الأثرية الظاهرة. وهذا ما سيدعو اليونسكو إلى العمل بنشاط للتشجيع على المحافظة على التراث الثقافي غير المادي وجعله جزءا لا يتجزأ من سياسات

الحفظ حيث أنه يشكل عنصرا رئيسيا للتنوع الثقافي وقدرة الإنسان على الإبداع. وإن الضياع التدريجي لهذا التراث وقلة قدرته على مقاومة أثر العولمة يستدعي من اليونسكو أن تبذل جهدا كبيرا وتضم جهودها في سياق عدة نهج لإبقاء هذا التراث حيا وذلك لتعريف الناس وبخاصة الشباب بقيم التراث الثقافي.

٤١ - وقد كتب مجهول على باب متحف كابول "أن الشعب يظل حيا ما ظلت ثقافته حية". وكأن هذه المقولة أخذت من شعار الأمم المتحدة لسنة التراث الثقافي. وهناك عدة أمثلة تبين أن النهج الجديدة لإدارة التراث الثقافي بما يعزز النمو الاقتصادي يخلق بالفعل فرص عمل لفائدة السكان المحليين في مجالات المشغولات والسياحة الثقافية وفي المهن الجديدة التي تنشأ عن ذلك.

٤٢ - والمحافظة على التراث الثقافي لا تنحصر في المحافظة على النصب الثقافية وإنما تتمثل أيضا في إحياء الثقافة في جميع أنحاء العالم والمهرجانات التقليدية وفنون الأداء، والمشغولات وإعادة فتح المسارح ودور السينما، والنهوض بالصناعات الثقافية لمساعدة الناس على استعادة هويتهم الثقافية والاحتفاظ بعاداتهم الضاربة في القدم، وتنشيط قدراتهم على الإبداع الفني والفكري.

٤٣ - وإن نتائج سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي لن يتسنى قياسها على الفور، ولكنها ولا شك، تتيح فرصة فريدة لإذكاء الوعي بأهمية المحافظة على التراث الثقافي في جميع أنحاء العالم. وهي تتيح الفرصة لكشف وزيادة فهم تراثنا الثقافي وتراث الآخرين وضرورة حمايته والاعتزاز به وترميمه والمحافظة عليه.